# الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بين تحديات الواقع وآفاق المستقبل

# Foreign direct investment in Algeria between reality challenges And prospects for the future

**د/أبحري سفيان***

**جامعة امحمد بوقرة بومرداس**

**الجزائر**

**الملخص**: أكدت هذه الدراسة أنه على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الجزائر لتشجيع وتحسين مناخ الاستثمار الهادف إلى ستقطاب قدر كافٍ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاندماج في الاقتصاد العالمي، إلا أن الاقتصاد الجزائري ما يزال أقل جاذبية للمستثمرين الأجانب، بالمقارنة مع بعض الدول الأوروبية ودول شرق ووسط أوروبا.وأوضحت هذه الورقة البحثية كذلك أن النمط المفضل للمستثمرين الأجانب إنما يقتصر فقط على بعض القطاعات، كقطاع الإسمنت ومواد البناء، وقطاع الطاقة والغاز، وكذلك تلك القطاعات المتعلقة بالبنوك والخدمات والسياحة والفنادق. كما أرجعت هذه الورقة ضآلة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر وتراجعها في السنوات الأخيرة إلى مجموعة من العوامل أهمها: نقص الحوافز الاقتصادية المشجعة على تنمية التبادل التجاري بين الجزائر وباقي دول العالم. وفي ضوء الوضع الراهن للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، وما تشهده العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وباقي دول العالم من تطورات حالية ومتوقعة في المستقبل القريب، خلصت هذه الورقة إلى أن جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر وتعظيم الاستفادة منها في تنمية الاقتصاد الوطني يستلزم مجموعة من الإجراءات، سواء في الآجال القريبة أم على مستوى الرؤية المستقبلية، وأخيرا العمل على الارتقاء بنوعية رأس المال البشري كأحد أهم العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

**الكلمات المفتاحية**: الاستثمار، الاستثمار الأجنبي، الإصلاح الاقتصادي، السياسة الصناعية، السياسة النقدية والمالية.

**Abstract:** This study confirms that in spite of the considerable efforts made by Algeria, to enhance its investment climate to attract foreign

***macroplus2006@yahoo.fr**

direct investment and to integrate into the global economy is still less attractive to foreign investors compared to some European countries and Eastern countries and Central Europe as Kilmer and Poland, the Czech Republic. This paper points out that the favorite fields for foreign investors are cement, building materials, and energy and gas sector, as well as those of the banks and services, tourism and hotel sectors.

It shows also that the Algerian stock remains weak for many reasons mainly: the lack of economic incentives encouraging the development of trade between Algeria and the rest of the world. Finally, it concludes that to attract foreign direct investment to Algeria, in order to develop the national economic and making benefit, requires a set of measures shortly and afterwards, and high performing human capital is one of the most important factors to foreign direct investment attractiveness.

**Key Words:** Investment, Foreign Investment, Economic Reform, Industrial Policy, monetary and financial policy.

---

**مقدمة:**

يحظى موضوع الإصلاح الاقتصادي باهتمام جميع الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، فليس هناك اقتصاد في العالم لا يشجع على الإصلاح الاقتصادي لغرض استقطاب الاستثمارات الأجنبية فيه، إلا أنه على الرغم من كون النظرة إلى الاستثمار الأجنبي خلال فترة الخمسينات والستينات وحتى السبعينات من القرن المنصرم كان فيها كثير من الغموض في أهدافه الحقيقية.

وبالتدريج أصبح هناك قبول عام للاستثمار الأجنبي كأحد مرتكزات العولمة الاقتصادية، لما يحققه من فوائد جمة في مجال خلق فرص العمالة، ونقل التكنولوجيا وغيرها، كما أن الجزائر من الدول المرشحة في ضوء الظروف الحالية لدخول تجربة الاستثمار الأجنبي، بعد أن كان القطاع العام هو المسيطر على الحياة الاقتصادية فيه، بفضل دعم الحكومة قبل مطلع الألفية الثالثة، ومن أجل تفعيل دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية عمدت الحكومة الجزائرية إلى خصخصة عديد من منشآت القطاع العام في تسعينات القرن المنصرم، من دون أن يرافق هذه العمليات انفتاح على الاستثمارات الأجنبية، فضلاً عن أن الواقع السياسي والأمني آنذاك لم يكن مناسباً أصلا لدخول المستثمرين الأجانب إلى الجزائر، حيث المخاطرة بأموالهم في ظل أوضاع اقتصادية وقانونية وسياسية تتسم بعدم الاستقرار، ومن الطبيعي أن هذا الأمر يؤدي إلى تردد المستثمرين في الولوج إلى عديد من الأنشطة الاقتصادية.

**أهمية البحث:** شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا عالميا ملحوظاً وأصبح من أهم أدوات التمويل للاستثمار بالدول النامية، وبشكل خاص تلك التي يمر اقتصادها بالانتقال للتوجه نحو اقتصاد السوق، وازداد هذا التوجه مع بداية التسعينات من القرن العشرين وأخذ يتعاظم نتيجة لمساهمة الشركات متعددة الجنسية في نقل وتدوير الأموال عالميا من خلال تخطيها للحدود وبناء شبكاتها عبر دول العالم، وهذا أعطى للاستثمار الأجنبي المباشر دفعة مهمة لمسيرة التكامل العالمي، من خلال المساهمة في ربط أسواق رأس المال وأسواق العمل وزيادة الأجور وإنتاجية رأس المال في الدول المضيفة له، فضلا عن الدور الكبير الذي مارسه الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك مساهمته الفاعلة في برامج الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها تلك الدول.

**مشكلة البحث** :تتمثل مشكلة البحث في تزايد اهتمام الدول بإصلاح أنظمتها الاقتصادية من أجل جذب رؤوس الأموال الأجنبية، ولاسيّما الدول النامية، لما تعانيه من نقص في رؤوس الأموال وضعف التكنولوجية، لذلك يجب على الجزائر السعي إلى إجراء الإصلاحات الاقتصادية اللازمة لجذب هذه الأموال إلى داخل البلد. وما تعانيه الدولة من تحديات في الواقع وغموض في المستقبل.

**أهداف البحث:** يهدف البحث إلى:

1-إعطاء تفسير مع توضيح طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر وعوامل تطوره؛

2-تحليل حالة الجزائر في مجال جذب وتوظيف الاستثمار الأجنبي، وبيان معوقات ذلك،

3-تحديد نقاط الضعف والقوة التي تؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

**فرضية البحث:** إن الظروف الخاصة التي يتسم بها الاقتصاد الجزائري في المرحلة الانتقالية ليست ظروفاً مواتية للاستثمار الأجنبي فيه، وإن دراسة الوضع الاقتصادي الجزائري بهذا الصدد يمكن أن يساهم في استقطاب هذا الاستثمار، لما له من دور مهم وإيجابي في عملية التطور الاقتصادي.

**منهجية البحث** :اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في وصف دور الإصلاح الاقتصادي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تم تحليل البيانات التاريخية واستقراء الواقع الاقتصادي من خلال الاستفادة من المنهج التحليلي، لتحديد الأفق الذي يمكن أن تنجح به الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

**هيكلية البحث:** وُزع البحث على ثلاثة محاور أساسية، يتعلق المحور الأول بالإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وعوامل تطوره، وذلك بالتطرق إلى كل من مفهوم وصور ومصادر الاستثمار الأجنبي المباشر وعوامل تطوره، أما المحور الثاني فقد خصص لطبيعة وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، بالإضافة إلى أهم العوامل التي تفسر ضعفه وضآلته، بينما المحور الثالث تناول أهم التدابير

السياسية والقرارات الاقتصادية التي تعمل على تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، وهذا من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها الدولة.

**أولا: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و عوامل تطوره**

**1 – مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و أهميته:** يتحدد الاستثمار بكونه أجنبيا بحسب جنسية المستثمر[1]، فبالنسبة للشخص الطبيعي تتحدد قواعد الجنسية بالنظر لقوانين بلده، أما بالنسبة للشخصية المعنوية والمتمثلة في المؤسسات الاقتصادية والتي تمارس نشاطها غالبا ما تتعدد جنسيات المساهمين في هذه المؤسسات، وعليه فالمستثمر الأجنبي هو الذي لا يحمل جنسية الدولة التي يعمل على الاستثمار فيها[2].

هذا بالنسبة للتكييف القانوني، أما بالنسبة للمفهوم الاقتصادي فيعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه تلك الأموال الأجنبية التي تنساب إلى داخل البلد المضيف، بقصد إقامة مشاريع تملكها الجهة الأجنبية، وتأخذ عوائدها بعد دفع نسبة من هذه العوائد وضمن شروط يتفق عليها، إلى البلد المضيف. أما من حيث الأهمية فينظر للاستثمار الأجنبي على أنه مصدر رئيس من مصادر التمويل الخارجي لبعض الدول النامية لاسيّما ذات الدخل المتوسط، وهذا من خلال الحصول على التكنولوجيا والخبرات التنظيمية والإدارية، كما أنه يعمل على زيادة استخدام الموارد المحلية ونمو الناتج، وزيادة فرص العمل في الدولة المستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر، فضلا عن أنه يساعد على التكييف الهيكلي، وذلك لدخوله في القطاعات الإنتاجية الموجهة للتصدير أو التي تحل محل الواردات، وبذلك فهو يعمل على دعم ميزان المدفوعات.

**2 – صور الاستثمار الأجنبي المباشر:** تختلف صور وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الأهمية والخصائص المميزة لكل شكل من أشكال هذا الاستثمار، ويرجع هذا الاختلاف في الأهمية إلى عدة عوامل نذكر منها[3]:

أ –اختلاف البنية الاقتصادية والاجتماعية والنظم السياسية المطبقة في البلدان المضيفة، والأهداف المرجوة من وراء الاستثمار الأجنبي؛

ب – اختلاف خصائص الشركات المتعددة الجنسية أو التي ترغب في إنشاء استثمار مباشر مثل: حجم الشركة، أنواع المنتجات أو الخدمات التي تقدمها، مجالات النشاط الاقتصادي وأهدافه؛

ج – خصائص المجال الاقتصادي أين يمارس المستثمر الأجنبي نشاطه ودرجة المنافسة في السوق؛

د – العوامل المرتبطة بالتكاليف المتوقعة، ومتطلبات الاستثمار التقنية والفنية والأرباح المنشودة، والمخاطر التجارية وغير التجارية.

**3 – مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر و اتجاهاته:**

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية مصدرا لأكثر من نصف رؤوس الأموال المغذية للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، وهذا قبل سنة 2000، لكن اليوم لم تعد توفر سوى 25% من إجمالي رؤوس أموال الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين أخذت دول جديدة بالنشوء كمصدر جديد رئيس للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، كدول أوروبا الغربية وقطر والإمارات العربية، أما الدول النامية فقد بقيت ذات نصيب محدود من رؤوس الأموال المستثمرة استثمارا مباشرا، كما تعتبر كل من اليابان، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، وتايوان، والصين الشعبية، من أبرز الدول تصديرا لرأس مال الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما من حيث اتجاهات وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيقسم هذا التدفق إلى أربعة أقسام[4]:

أ – الدول المتقدمة صناعيا تتيح لبعضها أسواقا واسعة وفرصا مجزية للاستثمار، حيث ينساب نحو هذه البلاد جانب كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ب –دول منخفضة الدخل وتتمتع بموارد طبيعية كالبترول، والمعادن، والنحاس، واليورانيوم، فتنساب إليها الاستثمارات الأجنبية للشركات الكبرى، والتي ترتكز على استغلال الموارد.

ج – الدول التي تنمو بسرعة وتحتوي على قطاع صناعي مثل كندا، أستراليا، جنوب إفريقيا، ويتجه الاستثمار المباشر إلى إنشاء فروع له في تلك الدول، مع إعادة استثمار جانب كبير من الأرباح.

د – دول منخفضة الدخل ليس لها موارد طبيعية ذات أهمية وذات أسواق قادرة على استيعاب إنتاج المشروع، ولا يتجه لهذه الدول سوى انسياب ضئيل من رؤوس الأموال الأجنبية، وتندرج تحت هذا الصنف معظم الدول المتخلفة في إفريقيا وآسيا.

و من هنا فإنه على الرغم مما بذلته عديد من الدول المتخلفة من جهود لإغراء رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار فيها، فإن المستثمرين الأجانب قد استمروا في زيادة تدفقاتهم للدول المتقدمة والنامية، وحصر نشاطهم الاستثماري في نطاق ضيق من الدول المتخلفة.

4 –**عوامل تطور الاستثمار الأجنبي:** إن توفر مناخ استثماري ملائم يعتبر من أهم العوامل الأساسية التي تسمح للمستثمر بتوجيه أمواله أو خبرته الفنية والتكنولوجية نحو الخارج، ونقصد بالمناخ الاستثماري توفر مجموعة من الأوضاع التي تسمح بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومن أهم هذه الأوضاع نذكر ما يأتي[5]:

**أ –العوامل الاقتصادية:** تؤدي طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري دورا مهما في دفع المستثمر إلى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية، إذ إن هناك بعض أنماط النشاط الاقتصادي السريعة التلف

التي تستلزم ضرورة قيام المنتج بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة ونقل وحداته الإنتاجية والتسويقية إليها ومباشرة الإنتاج فيها، كما أن تحقيق العوائد يعتبر الأمل الكافي وحده لاستقطاب الاستثمار الأجنبي، بل إنه من عوامل جلب هذا الاستثمار، والذي يؤدي دورا مهما في قيامه هو السعي نحو تطوير الاستغلال التجاري، والحصول على أكبر قدر ممكن من الأسواق، فعجز السوق الوطنية عن تحقيق أهداف المشروع الاستثماري في النمو والتوسع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي، والبحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية، كما نشير كذلك إلى أن التقدم العلمي والتكنولوجي يساهم في استقطاب الاستثمار الأجنبي، إذ إنه من غير المتصور الحصول على التقنية وإنتاجها دون مساهمة من يملك أسرار هذه التقنية، ولغرض الوصول إلى هذا الهدف تعتمد الدول النامية على وجه الخصوص صيغة التعاون العلمي، الذي يتجسد عموما بعقود استثمار تنصب على البحث العلمي والتطوير مع مؤسسات الدول المتقدمة، وبهذه الصورة تتعاظم أبعاد الاستثمار الأجنبي.

**ب – العوامل القانونية:** تؤدي العوامل القانونية دورا مميزا في استقطاب الاستثمار الأجنبي ونموه وتطوره، ذلك أن المستثمر الأجنبي– فردا كان أم شركة– لن يقدم على الاستثمار خارج حدود دولته إلا إذا توافرت له الحماية القانونية الكافية، وتعنى تشريعات وقوانين الاستثمار بدور مهم قي توفير الحماية القانونية والضمان الكافي، لدفع المستثمر الأجنبي إلى استثمار أمواله وخبرته الفنية في الدول الأخرى بالشكل الذي لا يؤدي إلى إضرار الاقتصاد الوطني للدولة المستقطبة للاستثمار الأجنبي، ويتجسد ذلك من خلال تنظيم قانوني متكامل قدر الإمكان لهذا النمط من الاستثمار.

**ج – العوامل السياسية و الاجتماعية:** إن الاستقرار السياسي يعتبر عنصرا أساسيا في اتخاذ قرار الاستثمار، ذلك أن المستثمر لن يخاطر بنقل رؤوس أمواله أو خبرته إلى دولة ما إلا إذا اطمأن إلى استقرار الأوضاع السياسية فيها، فرأس المال الأجنبي يبحث بطبيعته عن الأمان والاستقرار، ولا يمكنه أن يقوم بالاستثمار في ظل أجواء تسودها الأزمات السياسية المختلفة، أما العوامل الاجتماعية فتنعكس بما لدى جمهور المستهلكين في بلد ما من تفضيل للمنتج الوطني على غيره. وبهذا المفهوم قد تؤدي هذه العوامل دورا ايجابيا في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، من خلال إنشاء وحدات إنتاجية في البلد المستورد لهذه الأموال.

**ثانيا: حجم وطبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والأسباب المفسرة لضآلته**

**1 –حجم و طبيعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم:** قبل أن نتطرق إلى حجم وطبيعة الاستثمارات الأجنبية في الجزائر من المفيد تحديد حجم تدفق هذه الاستمارات في دول العالم.

**أ – حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم**

نتيجة لتواصل الأزمة الاقتصادية العالمية انخفضت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في سنة 2014 بنسبة 16%[6] مقارنة بسنة 2013 أي ما يعادل 1، 23 تريليون دولار في حين استقرت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول العالم عند 26 تريليون دولار، حسب تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لسنة 2015.

أما بالنسبة لسنة 2015 فقد ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة بنسبة 5،55% إلى الدول النامية، أي ما يعادل 681 مليار دولار من مجموع التدفقات العالمية. كما أننا نشير هنا أن الدول المتقدمة استطاعت أن تستقطب 499 مليار دولار فقط سنة 2014 مقابل 697 مليار دولار سنة 2013، أي بانخفاض مقداره 28،4%، أما الدول النامية فقد استطاعت أن تحقق ارتفاعا في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 671 مليار دولار سنة 2013 إلى 681 مليار دولار سنة 2014، بخلاف الدول المتحولة (مثل البرازيل) فقد تراجعت هذه الاستثمارات إلى 48 مليار دولار سنة 2014 مقابل 100 مليار دولار سنة 2013، أي ما يعادل نسبة انخفاض تقدر بـ 52%، كما يوضحه الجدول رقم 1.

**الجدول رقم 1**: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة لمناطق العالم بالمليار دولار

| التدفقات الواردة | | | التدفقات الصادرة | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 2012 | 2013 | 2014 | 2012 | 2013 | 2014 |
| 679 | 697 | 499 | 873 | 834 | 823 |
| 639 | 671 | 681 | 357 | 381 | 468 |
| 85 | 100 | 48 | 54 | 91 | 63 |
| 1403 | 1468 | 1228 | 1284 | 1306 | 1354 |

**المصدر**: الأونكتاد، تقرير الاستثمار في العالم 2015.

أما فيما يتعلق بالتدفقات الصادرة فقد بلغت ما قيمته 1354 مليار دولار سنة 2014 مقابل 1306 سنة 2013، أي بارتفاع مقداره 7،3%، علما أن مصدر هذه التدفقات هو الدول المتقدمة بنسبة 61%، أما الدول النامية فتقدر نسبة مساهمتها بـ34%، وبعد ذلك تأتي حصة الدول المتحولة بنسبة5%، كما يتوقع حدوث نمو في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في غضون سنة 2016 إلى 5،1 تريليون دولار وإلى 7،1 تريليون دولار سنة2017. ويمكن الوقوف على أبرز اتجاهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم خلال سنة 2014 فيما يأتي[7]:

أصبحت الصين أكبر مستفيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تليها الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا خلال سنة 2014.كما تحوز أعلى مستوى لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للشركات المتعددة الجنسيات، حيث قاربت هذه الاستثمارات نصف تريليون دولار، مما ساهم في تكوين قيمة مضافة تقدر بـ9،7 تريليون دولار، وتوفير 4 ملايين فرصة عمل ليصل الإجمالي إلى 75 مليون عامل.

**2- حجم وطبيعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر:**

نستعرض هنا حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، و أهم الدول المستثمرة فيها. والتطرق إلى الأشكال المختلفة لهذه الاستثمارات ومزايا كل نمط بالنسبة للاقتصاد الجزائري، و ذلك من خلال التفرقة بين الاستثمارات في الأصول الجديدة والاستثمارات المتعلقة بالاندماج والاستحواذ، كما يمكن ذكر أهمية أنواع معينة من الاستثمارات المباشرة كنظام التجهيز والتوريد إلى الخارج في تنمية التجارة الخارجية، وتوسيع هيكلها، كما أننا لا ننسى أن نميز بين الاستثمارات الرأسية أو العمودية والاستثمارات الأفقية مع ذكر المنافع المتوقعة من كل منهما.

**أ- حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر:**

بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر ما بين سنة 2003 و2015 حوالي 68040 مليون دولار أمريكي، تتصدرها الإمارات العربية بقيمة 15280 مليون دولار، ثم تليها إسبانيا بقيمة 7860 مليون دولار، ثم تأتي فرنسا في المرتبة الثالثة باستثمار إجمالي قدر بـ 5950 مليون دولار أمريكي، وهذا حسب تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لسنة 2015، كما يوضحه الجدول رقم2.

**ملاحظة:** البيانات الموجودة في الجدول رقم 2 (انظر آخر الورقة البحثية) تخص فقط 8 دول الأولى المستثمرة في الجزائر من بين 30 دولة على مستوى العالم.

كما تحتل الجزائر المرتبة الرابعة عربيا حسب تقديرات الاونكتاد 2015من حيث استقطابها للاستثمارات الأجنبية المباشرة والأولى مغاربيا، وهذا بقيمة قدرها 68040 مليون دولار أمريكي. وبذلك نستطيع أن نقول بأن الجزائر نجحت في سنة 2014 في جلب استثمارات أجنبية مباشرة قيمتها 1488 مليون دولار، وذلك حسب تقديرات الاونكتاد، أي ما يقارب 4،3 % من الإجمالي العربي لنفس السنة، كما بلغت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر سنة2014 نحو8،26 مليار دولار، أي ما يقارب 6،3% من الإجمالي العربي خلال نفس السنة. أما من حيث عدد المشروعات فقد بلغ 375 مشروعا يتم إنجازه

من قِبل 306 مؤسسة أجنبية تضمن مناصب عمل قدرت بـ3210 منصبا، وبتكلفة إجمالية تصل إلى 68 مليار دولار، وترتكز معظم هذه المشروعات في قطاعات الفحم والنفط والغاز بنسبة 1،28%، والمعادن بـ 1،21%، والعقار بنسبة 6،19%.

وقد شهدت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية ارتفاعا من 752.7مليار دولار سنة 2013 بمعدل 4.8 % لتبلغ 788.9 مليار دولار سنة 2014، ومثلت الأرصدة الوافدة إلى الدول العربية ما نسبته4 % من الإجمالي العالمي البالغ 26 تريليون دولار، وتركزت الأرصدة في عدد محدود من الدول، حيث استحوذت كل من الإمارات والسعودية على 42 % من إجمالي الأرصدة الواردة إلى الدول العربية، فقد تصدرت السعودية ترتيب الدول العربية بقيمة 216 مليار دولار وبحصة 27.4%، ثم تلتها الإمارات في المركز الثاني بقيمة 115.6 مليار دولار وبحصة 14.6 %، كما جاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 87.9 مليار دولار وبنسبة % 11.1 من الإجمالي العربي، ثم حل لبنان رابعا بقيمة 56.8مليار دولار وبحصة7.2 %، ثم المغرب في المركز الخامس بقيمة 51.7 مليار وبنسبة6.5%، كما أوضحت بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD أن دولها تمتلك أرصدة استثمارية في الدول العربية بلغ مجموعها التراكمي في نهاية سنة 2012 أكثر من 198 مليار دولار، مقارنة مع 174 مليار دولار في نهاية سنة 2011 ، وذلك بعدما شهدت اتجاها عاما للصعود من 47.4 مليار دولار سنة 2003 لتصل إلى نحو 177مليار دولار سنة 2010.

أما بالنسبة للجزائر، مقارنة بالدول العربية، فما تزال ضعيفة فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث ترتكز الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر في مجموعة من القطاعات. عرفت حصة القطاع الصناعي من الاستثمار الأجنبي المباشر نموا مستمرا قبل مطلع الألفية الثالثة، حيث انتقلت من 0,896 مليار د.ج سنة 1995 إلى 43,04 مليار د.ج سنة 2000 ، ثم تراجعت هذه الحصة قليلا سنة 2001 لتعود إلى الارتفاع من جديد سنة 2003 وهي السنة التي جذب فيها هذا القطاع أكبر حجم بمبلغ تجاوز 54 مليار د.ج، أما الحصة النسبية لهذا القطاع من الاستثمار الأجنبي المباشر فتراوحت بين 29,7% خلال ثلاث سنوات وبين 62,9 %و 88,9%خلال خمس سنوات، مما يفصح عن الأهمية النسبية للحصة التي يجذبها هذا القطاع من الاستثمار السالف الذكر، والتي تجاوزت الثلث (% 33) طيلة سبع سنوات.كما تركزت هذه

الاستمارات على قطاعات أخرى أبرزها قطاع الفحم والنفط والغاز بالدرجة الأولى، وكذلك كل من قطاع المعادن والعقارات والمواد الكيماوية، وهذا حسب ما يبينه الجدول رقم 3.

حيث يتضح من الجدول رقم 3 (انظر في آخر الورقة البحثية) أن قطاع الفحم والنفط والغاز يحتل المرتبة الأولى من حيث حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر بقيمة19131 مليون دولار، أي ما يعادل نسبة 28% من إجمالي الاستثمارات في كل القطاعات والمقدر بـ68040 مليون دولار أمريكي خلال سنة 2015، ثم يليه بعد ذلك قطاع المعادن بتكلفة قدرها 14371 مليون دولار أمريكي، أي بنسبة 21% من إجمالي مجموع الاستثمارات، أما في المرتبة الثالثة فيأتي قطاع العقارت حيث تقدر تكلفة هذا القطاع من نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر بـ13343 مليون دولار امريكي، أي بنسبة 20% سنة 2015 من مجموع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل القطاعات.

**ب– حجم الاستثمارات الأجنبية الصادرة من الجزائر:**

بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر سنة 2003 حوالي 1665مليون دولار أمريكي، تتصدرها استثمارات الجزائر باليمن والمقدرة بقيمة 850 مليون دولار، ثم تليها كوت ديفوار بقيمة 200 مليون دولار، ثم تأتي جمهورية الدومينيكان* في المرتبة الثالثة باستثمار إجمالي قدره حوالي200 مليون دولار أمريكي، وهذا حسب تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لسنة 2015، كما يوضحه الجدول رقم4 (انظر في آخر الورقة البحثية)، حيث تحتل اليمن المرتبة الأولى في نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر بنسبة51% من إجمالي مجموع هذه الاستثمارت، وذلك بتكلفة قدرها 850 مليون دولار أمريكي من خلال مشروع واحد، ويسمح هذا المشروع بتوفير حوالي 214 منصب عمل، أما في المرتبة الثانية فتأتي كوت ديفوار، والتي تستقبل ما قيمته 200 مليون دولار أمريكي كاستثمار أجنبي مباشر والصادر من الجزائر، حيث يوفر هذا المشروع ما يعدل 1147 منصب عمل، أما نسبة جمهورية الدومينيكان من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة والصادرة من الجزائر فتقدر بـ 12%، أي ما يعادل تقريبا 200 مليون دولار أمريكي، ويوفر حوالي 36 منصب شغل من مشروع واحد.

**3 – الأسباب المفسرة لضآلة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وضعف أدائها:**

كشف تقرير أوروبي عن أرقام صادمة بشأن الاستثمارات الأجنبية بالجزائر، والتي جاءت (شحيحة) مقارنة بدول الجوار، حيث لم تتعد 80 مليون دولار خلال السنوات الخمس الأخيرة، رغم الامتيازات والتسهيلات الممنوحة للمستثمرين الأجانب، وهو الواقع الذي تسعى الحكومة لتداركه من خلال مشروع قانون جديد للاستثمار. أبرز تقرير نقلته وكالة إيكوفان السويسرية، أن المغرب يعد الوجهة الأولى للرأسمال المستثمر في شمال إفريقيا، بأزيد من نصف مجموع هذه الرساميل المستثمرة في المنطقة. وأوضح تقرير لإيميرجينغ ماركيتس إيكويتي أسوسيايشن، أن صناديق الاستثمار ضخت أزيد من 1ر7 مليار دولار في شمال إفريقيا ما بين 2010 و2015. ويلي المملكة كل من مصر (653 مليون دولار)، وتونس (180ر26 مليون دولار)، والجزائر (80 مليون دولار)، والسودان (70ر1 مليون دولار)، وليبيا التي لم تستقطب إلا 11ر1 مليون دولار. وأشار التقرير إلى أن الصناديق المرصودة لشمال إفريقيا تراجعت بشكل كبير في بعض بلدان المنطقة منذ سنة 2011، وهي السنة التي تميزت بتصاعد المطالب الاجتماعية والسياسية. وتم في سنة 2014 رصد 83 مليون دولار من قبل صناديق موجهة لمنطقة شمال إفريقيا، مقابل 234 مليون دولار سنة 2013، و300 مليون سنة 2012، و342 مليون سنة 2011. ويعزى هذا الاتجاه نحو الانخفاض أيضا إلى توجيه عدة مجموعات للاستثمار إلى اتخاذ بعد جهوي على غرار أفريك أنفست أو إيميرجينغ كابيتال بارتنرز.

و في هذا السياق يحصر مجمل الخبراء الاقتصاديين أسباب العزوف الأجنبي عن الإستثمار في السوق الجزائرية إلى العراقيل البيروقراطية، وعدم استقرار التشريعات الاقتصادية، وغياب وضوح السوق الجزائرية، فضلا عن المخاوف التي خلفها فرض قاعدة الاستثمار 49/51 في قانون المالية التكميلي لسنة 2009، والدور المحدود للقطاع الخاص في الجزائر.

على الرغم من أن تراجع نصيب الجزائر من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الخمس سنوات السابقة يمكن تفسيره إلى حد كبير بتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي، وما ترتب عليه من انخفاض في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما يمكن تحديد أسباب هذا التراجع بعدة عوامل أخرى نذكر منها:

**أ– نقص الحوافز المشجعة على تنمية التبادل التجاري بين الجزائر ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط:**

خلال الخمس سنوات الماضية نمت التجارة بين الجزائر ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط بمعدلات ضعيفة للغاية، ويرجع هذا الضعف في مستويات التبادل التجاري بين الجزائر وهذه الدول إلى عوامل عديدة أهمها التشابه الشديد بين هذه الدول في هياكل الإنتاج والتصدير، وكذلك ضعف قدرتها على تمايز المنتجات، أضف إلى ذلك الارتفاع النسبي في هياكل الحماية الجمركية وغيرها من الحواجز غير الجمركية، مما أدى إلى التحيز ضد الصادرات ورفع تكلفة إتمام المعاملات التجارية، وأن هذا التحيز يرجع إلى عدة عوامل أهمها المغالاة في سعر الصرف وارتفاع معدلات الفائدة والضريبة على أرباح الشركات، ونظرا لوجود نفس الظروف في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط أصبح من الواضح وجود ضعف في التبادل التجاري فيما بين هذه الدول. ولقد أثار تخوفا كبيرا ما يعرف بظاهرة المركز والأطراف في التجارة والاستثمار على حد سواء، فبالنسبة للاستثمار فإن الشركات الأجنبية تفضل الاستثمار في المركز لتتمتع منتجاتها بحرية النفاذ إلى أسواق كافة دول الأطراف بدلا من أن تستثمر في الجزائر، مما يحرمها من فرصة تسويق منتجاتها في باقي الدول المتوسطية ودول وسط أوروبا.

**ب– ضعف جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر:**

حسب التقرير الذي وضعته منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والمتعلق بمؤشر جاذبية الاقتصاد الجزائري للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن تدفق هذه الاستثمارات إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2003 و2014 كان أقل من المتوقع بموجب نصيبها النسبي في الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بدول أخرى مثل دول شرق ووسط أوروبا وبعض الدول العربية، فعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة الجزائرية في مجال الإصلاح الاقتصادي، لاسيّما فيما يتعلق بقوانين الاستثمار، مازالت هناك بعض العوامل المهمة التي تحول دون استقطاب هذه الاستثمارات، وبمقارنة الجزائر مع كل من تونس والمغرب نجد أن التعامل مع الإدارة الضريبية أكثر صعوبة في الجزائر منه بالمقارنة بهاتين الدولتين، وأن متوسط معدلات الضرائب على الأنشطة الاقتصادية في الجزائر أعلى مما هو سائد، كما أن معاناة المستثمرين في الجزائر وعدم استقرار السياسات وكذلك كثرة الإجراءات الإدارية قد تحول دون دخول المستثمر الأجنبي إلى السوق الجزائرية.

**ج – الحاجة إلى قدر أكبر من الشفافية:**

تظل الشفافية مشكلة في الجزائر، فبالنسبة لشهادات الأمن للمستثمرين الأجانب، والمعاملة الوطنية، وآليات تسوية المنازعات بصفة خاصة، ومتطلبات وتوقيت اتخاذ القرار، وأسباب اتخاذه، غالباً ما

تكون أمورا غير واضحة للأطراف المعنية، كما طبقت الجزائر عددا من تدابير الرقابة على الصرف الأجنبي دون أن يعرف نطاقها وتوقيتها. وقد تكون مراعاة توفير قدر كبير من الوضوح مفيدة أيضا فيما يتعلق بعدد من الآليات التي وضعت للتعامل مع بعض حالات مصادرة الممتلكات. وإن تطبيق القانون بأسلوب يجعل من الممكن التنبؤ به هو شرط أساسي لتوفير بيئة إيجابية لأنشطة الأعمال. ويعد طرح أسباب اتخاذ القرار كتابة، وإتاحة آليات للطعن في هذه القرارات هي العناصر الرئيسة لأنظمة قانونية تتسم بالشفافية. ولما كانت الجزائر تسعى إلى توفير مناخ للأعمال أكثر إيجابية، وجذب مستويات أعلى من الاستثمار الأجنبي لابد أن تظل الشفافية إحدى الاعتبارات الأساسية.

**ثالثا: متطلبات تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية الكلية:**

نتطلع في هذا الجزء من الدراسة إلى آفاق المستقبل من خلال دراسة متطلبات تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، مع إعطاء بعض الحلول التي نراها مناسبة لاستقطاب جزء كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي قد تساعد على تعظيم الاستفادة في المستقبل القريب.

**1 – تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر:**

نظرا لانخفاض معدلات الادخار والاستثمار في الجزائر، حيث لم يتجاوز معدل الادخار المحلي أكثر من (18%) من الناتج المحلي الإجمالي مع بداية الألفية الثالثة، وبما أن الجزائر تسعى لبلوغ معدل نمو اقتصادي مقداره 7% سنويا على الأقل، فإن هذا يتطلب ما يأتي[8]:

- رفع معدل الاستثمار كنسبة من إجمالي الناتج المحلي إلى نحو 25%، وتحقيق زيادة مماثلة في المدخرات المحلية والإجراءات اللازمة للتمويل؛
- تخصيص الموارد لتحقيق أعلى كفاءة في استخدامها؛
- تنشيط ودعم كفاءة رأس المال الجاري والجديد.

وبما أنه توجد فجوة كبيرة بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الوطني، فإن هذه الفجوة تظهر وجود عجز في الحساب الجاري، يمكن تمويله عن طريق أحد المصادر الآتية[9]:

- تخفيض الاحتياطات من النقد الأجنبي؛
- الاقتراض من الخارج؛
- جذب مزيد من الاستثمار الأجنبي، ولاسيّما المباشر.

بما أن تخفيض الاحتياطات له شروط معينة، تتعلق بضرورة المحافظة على حدود آمنة لهذا الاحتياطي لضمان تمويل الواردات، والذي يحدد بستة أشهر كحد أدنى، فإن هذا الخيار يعتبر كآخر خيار يمكن

اللجوء إليه بعد اللجوء إلى الاقتراض من الخارج بدرجة محدودة في ظل تدني حجم الديون الخارجية للجزائر، إلا أن هذا سوف يزيد من عبء خدمة الدين؛ لذلك فإن الخيار الثالث المتعلق بجذب مزيد من الاستثمار الأجنبي، يعتبر المرشح الأول لتوفير المدخرات الكافية المطلوبة في الأجل القصير، لكن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي، لاسيّما المباشر منه يحتاج إلى جهود كبيرة لإحداث تغيرات في السياسة الاقتصادية[10]، ولاسيّما الاستثمارية، بهدف إيجاد بيئة استثمارية مناسبة، من خلال الالتزام بتطبيق البرامج والسياسات الإصلاحية المتمتعة بالمصداقية، وذلك من خلال:

- تطوير قانون الاستثمار؛
- تبسيط قوانين الاستثمار؛
- تبسيط إجراءات تأسيس الشركات؛
- توفير البنية التحتية اللازمة في المناطق الصناعية.

كما أن زيادة الادخار المحلي يتطلب تخفيض حجم الحكومة بهدف خفض حجم الإنفاق الحكومي ومعدلات الضرائب، و تقليص حجم القطاع العام المسيطر على النشاط الاقتصادي في الجزائر.

**2 – فيما يتعلق بالسياسة النقدية والمالية:**

تعمل الجزائر جاهدة كغيرها من الدول للمحافظة على استقرارها الاقتصادي، وعدم التعرض لفجوات اقتصادية، تضخمية كانت أم انكماشية، لأن هذه الفجوات في الحقيقة أصبحت محل اهتمام رجال الأعمال والمستثمرين الأجانب، وعلى هذا الأساس تؤدي السياسة النقدية دورا مميزا في إحداث الاستقرار النقدي، ومنه التحكم في معدلات التضخم. أما بخصوص السياسة المالية فترتكز أساسا على السياسة الضريبية[11]، وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات الآتية:

- عدم اللجوء إلى رفع صافي معدلات الضرائب المحلية غير المباشرة، بغرض تعويض الانخفاض الحاصل في الإيرادات الحكومية، الناتجة عن تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات إلى الصفر. لأن زيادة صافي الضرائب غير المباشرة يحد من النتائج الإيجابية بجميع عناصرها لتأثيرها السلبي على الأداء الاقتصادي الكلي.
- خفض معدلات الضرائب المباشرة، نظرا لأثره الإيجابي على كافة المتعاملين باستثناء الحكومة.

إن هذه الإجراءات الخاصة بالسياسة الضريبية، قد تؤدي في إطار التحليل الساكن إلى خفض الإيرادات العامة بشكل يؤدي إلى بلوغ عجز الموازنة نسبة غير مقبولة سياسيا، ولكن في إطار التحليل الديناميكي يمكن أن يصاحب النمو المتوقع في مستوى النشاط الاقتصادي زيادة الوعاء، الذي تفرض عليه الضرائب؛ وهذا ما يساهم في تعويض النقص الحاصل في الإيرادات الحكومية، ومن

ثم خفض عجز الموازنة العامة[21]. أما فيما يتعلق بسياسة سعر الصرف، فمن الضروري على الحكومة اتباع سياسة مرنة لسعر الصرف، لتعزيز القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية عن طريق تجنب المغالاة في تقييم العملة الوطنية، وتجنب المبالغة في تخفيضها من خلال المحافظة على المستوى التوازني، نظرا لأن تخفيض قيمة العملة بأقل من المستوى التوازني سوف يؤدي إلى زيادة الصادرات على حساب تخفيض الأجور الحقيقية، وعناصر الإنفاق المحلي بشكل عام، والاستثمار بشكل خاص إلى الدرجة التي ينتج عنها تحقيق فائض في الميزان التجاري، إضافة إلى أن تحقيق فائض في الميزان التجاري بتحويل الادخار الأجنبي المتدفق إلى رقم سالب غير مرغوب أيضا في مرحلة التنمية الحالية، حيث إن دخول مدخرات إضافية أجنبية إلى جانب المدخرات الوطنية المتوفرة، يسرع بخطى النمو، بشرط أن تكون الدولة قادرة على سداد هذه الموارد في الأجل الطويل[31]. أما بالنسبة للسياسة التجارية فمن الضروري السعي إلى تحرير التجارة مع كافة الشركاء التجاريين، سواء في إطار منطقة التجارة الحرة أو مع التجمعات الإقليمية العربية مثل تجمع أغادير، ومجلس التعاون الخليجي، نظرا لأن التحرير الكامل للتجارة مع كافة الشركاء يؤدي إلى زيادة خلق التجارة بخلاف التحرير التفضيلي مع طرف واحد فقط، الذي يؤدي إلى زيادة تحول التجارة أكثر من خلقها[41].

و تأتي أهمية تكامل المغرب العربي[15] باعتباره عنصرا رئيسا لنجاح هذه الدول، ومن بينها الجزائر، في تعظيم الفوائد من فتح التجارة الخارجية، إضافة إلى أهمية ذلك بالنسبة لاحتواء التأثيرات السلبية الناتجة عن فتح التجارة، والتي تؤدي إلى توطين الاستثمارات الأوروبية الجديدة في الاتحاد الأوروبي، بدلا من التوجه إلى الدول المتوسطية. كما أن القسم الأكبر من تجارة دول المغرب العربي البينية باستثناء النفط تتم مع الدول المتوسطية، والتي بلغت أعلى نسبة مقارنة بباقي دول المتوسط، حيث بلغت نسبة الصادرات المغاربية إلى الدول المتوسطية نحو 35.82% بالمتوسط من إجمالي الصادرات المغاربية إلى العالم باستثناء النفط خلال الفترة 1995 – 2003. وبلغت نسبة الواردات المغاربية من الدول المتوسطية نحو 10.25% بالمتوسط من إجمالي الواردات المغاربية من العالم، باستثناء النفط لنفس الفترة[16]. بينما غالبية تجارة دول المغرب العربي غير النفطية تتم مع الاتحاد الأوروبي (أكثر من 60%)، مما يجعل من تحرير التجارة مع الدول العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية ذات أهمية خاصة للأسباب الآتية[17]:

– ارتفاع نسبة الصادرات المغاربية غير النفطية إلى الدول العربية، مقارنة بهذه النسبة إلى الدول الأخرى، و التي يتركز معظمها في النفط؛

– ضمان سوق واسعة للاستثمار الخاص العربي والأجنبي.

لذلك يجب على دول المغرب العربي السعي لبناء موقعها الخاص ضمن إطارها الإقليمي المباشر، استنادا إلى إمكانياتها الزراعية، ورخص أجور اليد العاملة فيها رغم ضعف إنتاجيتها ومستوى مهارتها، التي يمكن التغلب عليها، وأن تستفيد من ميزتها النسبية لتلبية طلب المنطقة الكبير على المنتجات الزراعية، والصناعات الغذائية والنسيجية.

2 – **فيما يتعلق بالسياسة الصناعية:** إن تمتع الصناعة الجزائرية بالحماية لفترة طويلة، وتوقفها عند إستراتيجية إحلال الواردات، وعدم قدرتها على الانتقال إلى إستراتيجية التوجه التصديري، جعلها تعاني من عدة مشاكل تتلخص فيما يأتي[18]:خلل بنيوي؛تخلف تكنولوجي؛عمالة فائضة؛منتجات تقليدية؛ضعف في الجودة وعدم القدرة على المنافسة؛انخفاض الإنتاجية؛ البيروقراطية و الفساد.

و حسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لسنة 2004، فإن دولة الجزائر تأتي في المراتب الأخيرة من أصل 88 دولة نامية في مجال استخدام التقنية المعقدة في الصناعات التحويلية[19]، وكذلك من حيث الأداء الصناعي التنافسي بالنسبة للدول النامية ودول الشرق الأوسط[20]. لذلك فإن هذا الوضع يتطلب رسم سياسة صناعية موجهة للخارج، تقوم على وضع معايير واضحة ذات أولوية لتحديد الصناعات التي يمكن جذب الاستثمارات الأجنبية إليها ودعمها، فهل هي تتمتع بمزايا نسبية وذات قدرات تصديرية مرتفعة، أم كثيفة العمالة وذات مكون تكنولوجي مرتفع، أو ذات مزايا تنافسية كامنة كصناعة البرمجيات والصناعات الهندسية؟ إضافة إلى إعداد خريطة صناعية متكاملة، وتطوير أساليب زيادة نسبة المكون المعرفي والبحثي إلى المكون المادي في المنتجات الصناعية، وتنمية الصادرات الصناعية. كما يجب أن تسعى السياسة الصناعية إلى دعم عمليات التكامل الصناعي بين الدول المغاربية المتوسطية، وتوحيد قواعد المنشأ، لزيادة التبادل التجاري بينها[21]. وعموما فإن السياسة الصناعية الناجحة تتميز بعدة خصائص من أهمها[22]:

- أن يكون هدفها الأساسي تشجيع الصادرات أولا، ومن ثم حماية السوق المحلي؛
- أن يتحدد دورها الأساسي في تقديم الدعم المناسب لكافة الصناعات، وفقا لأدائها ومساهمتها في زيادة معدل نمو الصادرات أكثر من دورها في تعويض الخسائر؛
- أن تكون مرحلية ومؤقتة وليست دائمة (مثل تقديم الإعفاءات الضريبية لمشروعات التصدير)، إلا أن ذلك يبقى ناقصا إذا لم يتم وضع برنامج لتحديث الصناعة.

**الخاتمة**: على الرغم من الجهود المبذولة والمكفولة من الدولة لترقية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن حجم هذه الاستثمارات لم يتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى أهداف السياسة الاقتصادية، ويبقى بعيدا عما كان متوقعا، كما أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم يقترب من مستوى الاستفادة من الفرص الاستثمارية الهائلة التي يتوفر عليها الاقتصاد الوطني، وتبقى المشاكل والتدابير الخاصة بالإجراءات الإدارية والبيروقراطية يشكلان العائق الرئيس في وجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مع العلم أن الجزائر قامت باتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات في سبيل جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا عن طريق مجموعة من الإصلاحات التي تعمل على تحسين مناخ الاستثمار، وتحافظ على الاستقرار الاقتصادي.

**ومما سبق يمكن استخلاص النتائج الآتية**:

– توفير مناخ مناسب للاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا تحقيق الاستقرار السياسي هو الذي يؤثر في ثقة المستثمر الأجنبي، ويدفعه لتوجيه استثماراته إلى بلد دون الآخر.

– يرتبط حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلد ما بما من تحفيزات وامتيازات مختلفة.

– اتجهت السياسات العامة للدولة إلى تشجيع جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر داخل التراب الوطني.

– تتمتع الجزائر بقوة جاذبية كبيرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرا لما تتمتع به من موقع إستراتيجي وموارد اقتصادية ضخمة تعمل على تحسين وتلطيف المناخ الاستثماري.

– ضعف الجهاز المصرفي و المالي في الجزائر له انعكاس سلبي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

**أما فيما يتعلق بالتوصيات، فتتمثل في الآتي**:

– على السلطات تحديد كافة الإجراءات التي تطبق على المستثمرين الأجانب، وتحديد عملية منح الموافقات تحديدا واضحا، وبأسلوب يتسم بالشفافية، وفي الوقت المناسب، و يجب أن يكون الرفض مسبباً ويتم إخطاره كتابيا للمستثمر المعني.

– التأكيد على نمط الاستثمار الأجنبي المباشر وفق إستراتيجية واضحة الأهداف، من خلال تأمين الوضع الأمني والسياسي، ووضع سياسة اقتصادية ناجعة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

– إنشاء قطاع مصرفي متطور، يساعد على توفير مناخ جيد وملائم للاستثمار الأجنبي المباشر.

– العمل على الترويج للمجالات الاقتصادية التي تمكن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وذلك عن طريق الندوات، والمؤتمرات الداخلية والخارجية.

**قائمة الهوامش والجداول:**

الجدول رقم 2: المصدر تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار سنة 2015

| **الجدول رقم 2: الاستثمارات الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2003 و2005** | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| الترتيب | الدول المصدرة | عدد الشركات | عدد المشروعات | عدد الوظائف | التكلفة بالمليون |
| 1 | الإمارات | 25 | 26 | 11561 | 15280 |
| 2 | إسبانيا | 20 | 24 | 6702 | 7860 |
| 3 | فرنسا | 62 | 81 | 10011 | 5950 |
| 4 | فيتنام | 2 | 2 | 1999 | 4745 |
| 5 | سويسرا | 7 | 12 | 5874 | 4538 |
| 6 | مصر | 9 | 11 | 7350 | 4178 |
| 7 | المملكة المتحدة | 18 | 24 | 2033 | 3738 |
| 8 | الولايات المتحدة | 31 | 34 | 3210 | 3303 |
| | إجمالي 30 دولة | 306 | 375 | 93153 | 68040 |

الجدول رقم 3: المصدر تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار سنة 2015، ص 119

| **الجدول رقم3: الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي للفترة (2003 و 2015 )** | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الترتيب | نوع القطاع | عدد الشركات | عدد المشروعات | عدد الوظائف | التكلفة بالمليون | % من الإجمالي |
| 1 | الفحم والنفط | 22 | 28 | 6489 | 19131 | 28 |
| 2 | المعادن | 17 | 21 | 16486 | 14371 | 21 |
| 3 | العقارات | 14 | 19 | 14199 | 13343 | 20 |
| 4 | المواد الكيماوية | 12 | 14 | 3863 | 7294 | 11 |
| 5 | الفنادق والسياحة | 8 | 12 | 5826 | 2678 | 4 |
| 6 | البناء ومواد البناء | 9 | 14 | 3726 | 2238 | 3 |
| 7 | خدمات الأعمال | 39 | 39 | 1814 | 1599 | 2 |
| 8 | صناعة المعدات | 20 | 2 | 1472 | 1252 | 2 |
| 9 | المنسوجات | 9 | 9 | 3678 | 997 | 1 |
| 10 | التخزين | 2 | 3 | 1786 | 858 | 1 |
| | أخرى | 159 | 188 | 20558 | 4282 | 7 |
| | المجموعة | **306** | **375** | **93153** | **68040** | **100** |

| الجدول رقم 4: الاستثمارات الصادرة من الجزائر خلال الفترة 2003 و2015 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| الترتيب | الدول المستقبلة | عدد الشركات | عدد المشروعات | عدد الوظائف | التكلفة بالمليون |
| 1 | اليمن | 1 | 1 | 214 | 850 |
| 2 | كوت ديفوار | 1 | 1 | 1147 | 200 |
| 3 | جمهورية الدومنيكان | 1 | 1 | 36 | 200 |
| 4 | تونس | 1 | 2 | 858 | 117 |
| 5 | إسبانيا | 2 | 2 | 209 | 86 |
| 6 | العراق | 1 | 1 | 270 | 45 |
| 7 | الولايات المتحدة | 1 | 1 | 106 | 35 |
| 8 | سيريلانكا | 1 | 1 | 64 | 35 |
| 9 | إيطاليا | 1 | 1 | 6 | 31 |
| 10 | المملكة المتحدة | 1 | 1 | 91 | 22 |
| 11 | فرنسا | 1 | 1 | 24 | 22 |
| 12 | نيجيريا | 2 | 2 | 36 | 22 |
| | | **14** | **15** | **3061** | **1665** |

الجدول رقم 4: المصدر تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار سنة 2015، ص 119

***جمهورية الدومنيكان:** هي دولة وجزء من أرخبيل جزر الأنتيل الكبرى في منطقة البحر الكاريبي. يقع في الثلث الغربي من الجزيرة دولة هايتي، تعد جمهورية الدومنيكان ثاني أكبر دولة في منطقة الكاريبي بعد كوبا، تبلغ مساحتها 48,442 كم$^2$، ويقدر تعداد سكانها بـ 10 ملايين شخص.

[1] سمير رضوان، جان لوي ريفيز: **الشراكة الأوروبية المتوسطية، عشر سنوات بعد برشلونة**، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ص ص: 92 – 93.

[2] – محمد عبد العزيز: **الاستثمار الأجنبي المباشر**، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2005، ص16,

[3] أبو قحف عبد السلام: **اقتصاديات الاستثمار الدولي**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1991، ص21

[4] - الشافعي محمد زكي: **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1970، ص 53.

[5] – مركز دراسات الوحدة العربية: **الاستثمار الأجنبي، المعوقات والضمانات القانونية**، 2006، ص76.

[6] - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2015، ص 70

[7] - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار سنة 2015، ص 72

8 -Ahmed Galal, Bernard Hoekman **:Egypt and the partnership.., Agreement. With EU** the Egyptian center for Economic studies CairoJuan 1996, p. 20.

9 - Ahmed Galal, Bernard Hoekman **Egypt and partnership;** op; cit p 21

[10]– عارف دليلة: **السياسات الاقتصادية واقتصاد السوق في سوريا**، بحث مقدم إلى ندوة الثلاثاء الاقتصادية، حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، من 1999/2/16لغاية 1999/5/19، ص16.

[11]- George t. Abed:Trade liberalization and tax reform in the southem Mediterranean Region, IMF Working paper, Washington D. C, 1998, p 17

[12] – محمد الحسين: **الإصلاح الضريبي، أهدافه وأبعاده ودوره في الإصلاح الاقتصادي**، بحث مقدم إلى ندوة الثلاثاء الاقتصادية، حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، من 2004/3/23 لغاية 2004/7/6. http://www.Syrian economy.org/index.html

[13]Quere, Benassy, **Mean Countries in the competition for FID**: Designing an Exchange rate Strategy, ERF, Cairo, 1999, pp 15 – 18.

[14]Ahmed Galal, Bernard Hoekman, **Egypt and the partnership…**, op. cit…, p, 26.

[15] Sebastian, Dessus: Regional **Integration in the Middle East World Bank**, Washington, D.C., 1992. P 25.

[16]– سمير رضوان، جان لوي ريفيز: **الشراكة الأوروبية المتوسطية، عشر سنوات بعد برشلونة**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 92 – 93.

[17]– أكرم حورقي: **التجارة في اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية**، بحث مقدم إلى الندوة الاقتصادية حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا، دمشق من 21-12-2004 لغاية 18-1-2005، http://www.Syrian economy.org/index.html

[18]– محمد صافي أبو دان: **واقع الصناعة العربية**، بحث مقدم إلى ندوة الثلاثاء الاقتصادية، حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، من 2004/3/23 لغاية 2004/7/6، http://www.Syrian economy.org/index.html

[19]–صحيفة تشرين، دمشق، 2004/5/12، الصفحة الاقتصادية.

[20]– المرجع السابق، 2004/1/12.

[21]–محمد صافي أبو دان: **واقع الصناعة السورية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 12 – 15.

22– جيفري ساكس: **نحو معدلات أعلى للنمو الاقتصادي في مصر**، المحاضرة المتميزة، رقم 3، ترجمة سمير كريم، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، 1998، ص 22.

**قائمة المراجع:**

1 -أبو قحف عبد السلام: **اقتصاديات الاستثمار الدولي**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ط2، 1991.

2- الشافعي محمد زكي: **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1970.

3-سمير رضوان، جان لوي ريفيز: **الشراكة الأوروبية المتوسطية، عشر سنوات بعد برشلونة**، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2003.

4 – محمد عبد العزيز: **الاستثمار الأجنبي المباشر**، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2005.

5- أكرم حورقي: **التجارة في اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية**، بحث مقدم إلى الندوة الاقتصادية حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيسوريا، دمشق من 21-12-2004 لغاية 18-1-2005،
http://www.Syrian economy.org/index.html

6- عارف دليلة: **السياسات الاقتصادية واقتصاد السوق في سوريا**، بحث مقدم إلى ندوة الثلاثاء الاقتصادية، حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، من 1999/2/16لغاية 1999/5/19.

7- محمد الحسين: **الإصلاح الضريبي، أهدافه وأبعاده ودوره في الإصلاح الاقتصادي**، بحث مقدم إلى ندوة الثلاثاء الاقتصادية، حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، من 2004/3/23 لغاية 2004/7/6. http://www.Syrian economy.org/index.html

8- محمد صافي أبو دان: **واقع الصناعة العربية**، بحث مقدم إلى ندوة الثلاثاء الاقتصادية، حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، من 2004/3/23 لغاية 2004/7/6، http://www.Syrian economy.org/index.html

9 – مركز دراسات الوحدة العربية: **الاستثمار الأجنبي، المعوقات والضمانات القانونية**، 2006.

10 – تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2015.

11- صحيفة تشرين، دمشق، 2004/5/12، الصفحة الاقتصادية.

12-Ahmed Galal, Bernard Hoekman :**Egypt and the partnership**.., Agreement. With EU the Egyptian center for Economic studies Cairo Juan 1996.

13-George t. Abed: **Trade liberalization and tax reform in the southem Mediterranean Region**، IMF Working paper، Washington D. C, 1998.

14-Quere, Benassy, **Mean Countries in the competition for FID**: Designing an Exchange rate Strategy, ERF, Cairo, 1999.

15 -Sebastian، Dessus: **Regional Integration in the Middle East World Bank**, Washington, D.C., 1992.